STARDOM UNIVERSITY

جامعة ستاردوم

مجلة ستاردوم العلمية للدراسات الإنسانية و الاجتماعية

مجلة ستاردوم العلمية للدراسات الإنسانية و الاجتماعية

تصدر بشكل ربع سنوي من جامعة ستاردوم

المجلد الثاني-العدد الرابع- لعام 2024م

رقم الإيداع الدولي : ISSN 2980-3772

هيئة تحرير مجلة ستاردوم للدراسات " الإنسانية والاجتماعية "

رئيس التحرير

د. امحمد واحميد - المغرب

مدير التحرير

أ. د علي عقله نجادات - الأردن

المدقق اللغوي

أ. ليلى حسين العيان - تركيا

عضو هيئة تحرير

أ. د. أحمد سعيد أحمد مقبل - اليمن

أ. د. ماهر جاسب حاتم الفهد - العراق

أ. د. ميرفت صدقي عبد الوهاب - مصر

أ. د. عبد الرزاق القيمة - المغرب

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة

لمجلة ستاردوم العلمية للدراسات الإنسانية و الاجتماعية

مسائلُ وأدلةُ التَّرجيحِ في كتابِ شَرْحِ ابنِ عَقيل على أَلفيةِ ابن مالك، دراسةٌ وتحليل

"Issues and evidence of grammatical weighting in the book explanation of Ibn Ageel on the Alfiyyah of ibn Malik" – Study and analysis.

د. حمزة آدم يوسف حسن، أستاذ النَّحو والصَّرف المشارك – جامعة كردفان – كلية التربية – السودان

Dr. Hamza Adam Youssef Hassan, Associate professor of grammar and morphology at the university of Kordofan college of education Sudan.

Email – elhelaw3@gmail.com

الملخص

يتلخص هذا البحث في جمع التَّرجيحات النحوية في كتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ويهدف إلى التعرُّف على تلك التَّرجيحات والوقوف على الوجوه والأدلة التي ساقها النحاة للتوصل إلى أقرب الأقوال، وقد اشتمل البحث على مقدمة وتمهيد و(تسع) مسائل.

التمهيد: وفيه تعريف بالتّرجيح وأسبابه وأهميته، المقدمة: وفيها توضيح لطبيعة البحث وأهدافه، وأسبابه والدراسات السابقة، والمنهج المتبع، والخاتمة: وفيها أهم النتائج، اتبع هذا البحث آلية الوصف والتحليل وتوصل إلى عددٍ من النتائج منها: وقف البحث على (تسع) مسائل تمّ فيها التَّرجيح وقد اتسمت بقوة ووجاهة الآراء والحجج التي قام عليها منهج التَّرجيح في كتاب شرح ابن عقيل، استخدم النحاة عدداً من الأوجه للتّرجيح بين الأقوال منها: التَّرجيح بدلالة القياس من الشعر والقرآن الكريم، والتَّرجيح بدلالة السماع عن العرب، وغيره، أحياناً يأتي التَّرجيح لرد أصل من أصول اللغة، أبرز البحث أنَّ الترجيح منهجٌ مهمٌ في التوجيه والتقويم النحوي، كما أنَّه مظهرٌ من مظاهر معيارية القاعدة والقياس النحوي الصارم.

الكلمات المفتاحية: مسائل، أدلة، التَّرجيح النحوي، كتاب شرح ابن عقيل، ألفية ابن مالك.

Abstract

This research summarizes all the grammatical interpretations in the book sharh Ibn Ageel on the Alfiyyah of Ibn malik and aims to identify this interpretation and identify the aspects and evidence that grammatical have led to the closest sayings.

The research "included " on introduction and introduction to nine issues: The introduction, which contains a definition of weighting, its reasons and its importance, the introduction. Which contains, an explanation of the nature of the research, its objectives, reasons, previous, studies and conclusion. Which contains the most important results.

To a number of results, including: the research focused on nine issues in which weighting was given and they were characterized by the strength and validity of the opinion and arguments on which the weighting approach was based in the book sharh Ibn Ageel. This research followed the descriptive analytical method and reached grammarians used a number of aspect and weighting according to the meaning of hearing among the Arabs and others, and comes from the origins of the language.

The research highlighted that weighting is an important approach in grammatical guidance and evaluation, as it is a manifestation of the standardize- action of the rule and strict grammatical measurement.

Keywords: Issues, evidence, grammatical preference book, explanation of Ibn Alfiyyah Ibn Malik.

1. المقدمة

لقد قدَّر الله جلَّ علاه – لهذه اللغة من قام بخدمتها وصونها، فمنهم من وفقَّه اللهُ لتأليف الكتب والمظان، ومنهم من قام بشرح وكشف هذه التآليف والمتون، ومن تلك المؤلفات والمصنفات؛ كتاب (شرح ابن عقيل) لمؤلفه الشيخ بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، الذي نال الحظوة والإقبال، وعُدَّ من مفاخر التأليف عند النحاة والباحثين، وقد جمع هذا الكتاب كنوز اللغة، فصار بحق مرجعاً أصيلاً ومعيناً لا ينضب لكل من أراد التأليف في هذا المضمار، ومن خلال مطالعتنا لهذا الكتاب لمحنا عدداً من المصطلحات التي تندرج تحت قاعدة القياس النحوي، وهي مصطلحات حُكمية، كالحكم بالشذوذ أو الضعف أو الحسن أو الرداءة أو القبح أو الرُّجحان، إذ ما الحكم إلا ركن من أركان القياس، فيحاول هذا البحث الوقوف على مصطلح أصولي مهم ألا وهو مصطلح الترَّجيح، ذلك المصطلح التوجيهي التقويمي الذي شكل ملمحاً بارزاً في الدرس النحوي، والذي يعدُّ صورةً من صور القياس، وأصلاً من أصول التفكير النحوي القائم والمبني على الاحتجاج والاستدلال، ومن هنا كان هذا البحث الموسوم بـ(مسائل وأدلة التَّرجيح النحوي في كتاب شرح ابن عقيل، دراسة وتحليل)، وهو بحث قائمٌ على عرض ودراسة المسائل التي صدرت فيها أحكام نحوية ثمَّ حصل فيها ترجيح وجهٍ من وجوه القاعدة النحوية على الآخر مع توجيهها توجيهاً نحوياً، أو تقديم آراء ومذاهب وأقوال على غيرها وفق الموروث النحوي واللغوي الممتد.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في جمع ودراسة مسائل وأدلة التّرجيح في كتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في الآتي:

1/ التعرُّف على مفهوم التَّرجيح والشروط التي يقوم عليها.

2/ الوقوف على المسائل التي ورد فيها التَّرجيح ومعرفة أسباب وأدلة هذا التَّرجيح في كتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك.

3/ إثراء المكتبة العربية بمثل هذا النوع من البحوث التي تقوم على أسس ومعايير التقويم والتوجيه النحوي.

أسئلة البحث:

1/ ما المقصود بالترجيح؟

2/ ما هي المسائل التي ورد فيها الترجيح في كتاب شرح ابن عقيل؟

3/ ما هي الأسباب والأدلة التي ارتكز عليها النحاة في ترجيح قول على الآخر في كتاب شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك؟

منهج البحث:

اتبع البحث آلية الوصف والتحليل، وذلك بإيراد النص الذي ورد فيه الترجيح في كتاب شرح ابن عقيل ثم تحليله في ضوء أقوال النحاة معتمداً على مصادر متنوعة تنوع هذه المسائل، ثم يلي ذلك تلخيص من الباحث.

خطة البحث:

تمَّ تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور، الأول فيها تناولت صفحاته التعريف بأدلة النحو، وفي المحور الثاني التعريف بالترجيح وشروطه وأهميته، أما المحور الثالث فعبارة عن عرض ودراسة للمسائل التي ورد فيها الترجيح في كتاب شرح ابن عقيل.

2. المحور الأول: التعريف بأدلة النحو

-**الدليل لغةً واصطلاحاً:** الدليل لغةً ما يُستدل به، وهو الإمارة في الشيء (الجوهري 1987م، ج4، ص1698)، (ابن فارس 1979م، ح2، ص259). أمَّا عند علماء العربية فهو: عبارة عن معلوم يُتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يُعلم في مستقر العادة اضطراراً (ابن الأنباري 1957م، ص45). والأدلة نوعان (عبد الله بن الحسين 2017م، ص190).

1- أدلة نقلية: وتشمل القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وما نُقل عن العرب من شعر ونثر.

2- أدلة عقلية: وهي القياس واستصحاب الحال ونحوهما، إذ لا يكونان إلا بإعمال عقل، وأدلة النحو والصرف الغالبة هي: السماع، وهو: الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج من حد القلة إلى حد الكثرة (ابن الأنباري 1957م، ص4581)، وموارد السماع ثلاثة: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعراً ونثراً (عبد الله بن الحسين 2017م، ص19).

والقياس وهو: حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه (ابن الأنباري 1957م ، ص45) ، والإجماع وهو: إجماع النحاة واتفاقهم على الأمر، وعند علماء العربية هو إجماع نحاة البصرة والكوفة (السيوطي 2006م ، ص192)، ويعدُّ الإجماع من أقوى الأدلة التي اعتمدها أهل الصنعة النحوية والصرفية وهو أصل مُعتبر، لا يجوز مخالفته، فقد حكى السيوطي عن ابن الخشاب قوله: (... لكن مخالفة المتقدمين لا تجوز) (ابن جني 1988م ، ج1، ص189)، (السيوطي 2006م، ص192)، واستصحاب الحال وهو: إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل (ابن الأنباري 1957م ، ص44)

وهنالك استدلالات مختلفة منها: تضافر الأدلة وهو: اجتماع دليلين أو أكثر في مسألة (السيوطى 2006م ، ص372)، والسبر والتقسيم وهو: ذكر الوجوه المحتملة ثم سبرها أي: يُختبر ما يصلح ويُنفى ما عداه بطريقه (السيوطي 2006م ، ص315)، ومنها القول بالموجب وهو: أن يُسلَّم للمستدل ما اتخذه موجباً للحكم من العلة من استبقاء الخلاف (ابن الأنباري 1957م، ص56)، ومنها: مراعاة النظير، قد ذكر النحاة أنَّه ممّا يُؤنس به لا ممَّا ينفي بثبوت الأحكام، فإذا تأكد النحوي أنَّ السماع صحيح القياس سليمه، لا يبالي أكان للظاهرة نظير أم لم يكن، أمَّا إذا لم يكن السماع صحيحاً ولم يعضده القياس، فلا بدَّ من التماس النظير ليصح الحكم (محمد خير الحلواني، ب . ت، ص123).

3. المحور الثاني: التعريف بالتَّرجيح وشروطه وأهميته

-التّرجيح لغةً واصطلاحاً

-التّرجيح لغةً: يُقال: رجحَّت الشيء أي وزنته ونظرت ما ثِقله، ورَجَح، الراجح: الوازن، وأرجحت الميزان، أي: أثقلته حتى مال، وأرجحت لفلان ورجحت ترجيحاً إذا أعطيته راجحاً، ورَجَح الشيء يرْجَح وَيْرجِح رُجوحاً ورَجحاناً ورُجحاناً، ويُقال: زِن وأرجح، وحِلمٌ راجح: يزن بصاحبه فلا يُخِّفه شيء، وقومٌ مراجيح في الحِلم (الجرجاني 1983م، ص56)، (ابن منظور 1993م، ج2، ص445)، (الجوهري 1987، ص364)، (ابن فارس 1979م، ج1، ص512)، (الأزهري 2001م، ج4، ص142).

-**التَّرجيح اصطلاحاً**: التَّرجيح هو إثبات مرتبة في أحد الدليلين على الآخر (الجرجاني 1983م، ص56).

وهو عند الأصوليين: تقوية إحدى الأمارتين على الأخرى لدليل (ابن الخازن 1997م، ح4، ص616).

أمَّا المراد به عند المفسرين فهو تقوية إحدى الأقوال في تفسير الآية لدليل أو لتضعيف ما سواه من الأقوال (الحربي 1996م، ح1، ص35).

-شروط التَّرجيح:

وضع العلماء للتّرجيح شروطاً ينبغي الالتزام بها عند اللجوء إلى التَّرجيح، ومن أبرز هذه الشروط ما يلي (العنزي 2021م، ص11):

1- أن يكون التَّرجيح بين الأدلة، فالدعاوى لا يدخلها التّرجيح، فالتّرجيح بيان اختصاص الدليل بمزيد قوة، فهو ليس بدليل، وإنَّما هو قوة في الدليل.

2- قبول الأدلة المتعارضة في الظاهر، فلا مجال له في القطعيات، لأنّها تفيد علماً يقينياً.

3- أن يقوم دليل قوي على التّرجيح.

4- أن يكون التّرجيح بمزية في الدليل غير مستقلة عنه.

5- ألا يُعلم تأخر أحد الدليلين، لأنَّ المتأخر حينئذٍ يكون ناسخاً للمتقدم.

6- مساواة الدليلين المتعارضين في الحُجِيّة.

7- عدم إمكان الجمع بين المتعارضين حقيقةً أو تقديراً.

أهمية التَّرجيح:

تأتي أهمية الترجيح للكشف عن الرَّاجح من المرجوح، وذلك لأنَّ أقوال الناس على مراتب، فمنها الصحيح الذي يعوّل عليه، ومنها الباطل الذي لا يُلتفت إليه، ومنها ما يحمل الصحة والفساد، ثم إنّ هذا الاحتمال قد يكون متساوياً، أو متفاوتاً، والتفاوت قد يكون قليلاً أو كثيراً (ابن جزي1995، ح1، ص3).

4. المحور الثالث: عرض المسائل التي ورد فيها التّرجيح في كتابه شرح ابن عقيل

1- ترجيح بناء (هَيْهات)

قال ابن عقيل: (إنّ في إعراب اسم الفعل (هيهات) أقوال: أصحها وأرجحها على قول الجمهور أنَّها اسم فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل لها من الإعراب في قولهم: هيهات زيدٌ، وزيدٌ فاعل مرفوع بالضمة، وقد مال إلى هذا الرأى ابن الناظم، وذلك أنّ سبب بناء أسماء الأفعال كونها نائبة عن الفعل وغير متأثرة بعامل لا ملفوظ ولا مقدَّر، والقول الثاني: أنّ هيهات مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع متأثر بعاملٍ معنوي، وهو الابتداء، وزيدٌ: فاعل سد مسد الخبر وهو قول سيبويه، والقول الثالث: أنَّها مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه، وزيدٌ فاعل به، كأنَّك قلت: بعداً بعداً زيداً، فهو متأثر بعامل لفظي محذوف (ابن عقيل 2009م ، ج1، ص18).

المشهور في (هيهات) أنّها اسم فعل بمعنى (بَعُدَ)، وقد جعلها أبو اسحق {هو: إبراهيم بن أحمد بن يعقوب، شيخ النحاة والقراء، وُلد بإشبيلية سنة إحدى وأربعين وستمائة ومات سنة عشر وسبعمائة}، بمعنى البعد، ترفع الفعل ظاهراً، نحو: هيهات نجدُ (المرادي 2008م، ج3، ص1163)، (ابن عقيل 2009م، ح1، ص18)، (الصبان 1996م، ج3، ص292 – 293).

قال الأزهري: (ويعمل اسم الفعل اسم مسماه في التعدي واللزوم غالباً، فإن كان مسماه لازماً كان اسم فعله كذلك، فيقتصر على الفعل، تقول: هيهات نجدُ، كما تقول: بعدت نجدُ (الأزهري 2000م، ج2، ص290)، وذهب ابن يعيش إلى أنَّ العدول عن الفعل لضرب من المبالغة، فإذا قال: هيهات زيدٌ، فكأنَّه قال: بَعُدَ جداً أو بَعُدَ كل البعد، وهو مبني لوقوعه موقع الفعل المبني وهو (بَعُدَ)، ويقع الاسم بعدها مرفوعاً بها لارتفاع الفاعل بفعله، لأنَّها جارية مجرى الفعل، فاقتضت فاعلاً كاقتضائه الفعل (ابن يعيش 2001م، ج3، ص19).

قال جرير (جرير، ب. ت، ص385):

فهيهاتَ هيهات العَقِيقُ ومن به * وهيهات خلٌّ بالعقيقِ نُواصِلُهْ

{العقيق اسم موضع الخل: الصديق الوفي، ورواية البيت: فأبهات أبهات العقيقُ}، فالعقيق: فاعل هيهات الأول، وخل: فاعل هيهات الثالث، وهيهات الثاني لا فاعل له؛ لأنَّه لم يُؤت به للإسناد بل لمجرد التقوية والتوكيد، وهي نائبة عن فعل ماضٍ وهو (بعد)، ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل اللفظية والمعنوية، فتتأثر به على القول الصحيح من أنَّها لا محل لها من الإعراب (الأزهري 2000م، ج2، ص290)، (أبو حيان 1998م، ج5، ص2302).

والمختار عند أبي على الفارسي والبصريين أن يكون العقيق مرتفعاً بهيهات الثاني، وقد أُضمر الأول على شريطة التفسير كما في قولهم: قام وقعد زيدٌ، ومن أعمل الأول كان العقيق مرتفعاً بـ(هيهات) الأول ويضمر في (هيهات) الثاني، وتبعهم الجرجاني (أبو علي الفارسي 2002م، ص67).

إذن، أجاز الفارسي الإضمار في (هيهات)، فالفاعل مضمر لتقدم الذكر، ومن ذلك قوله تعالى: **(هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ)** المؤمنون: 36، فالفاعل هو البعث أو الحشر أو النشر، و(هيهات) هنا في موضع رفع وفي معنى البعد، وهي خبر مقدم عند المبرد، واللام زائدة، و(ما) مبتدأ مؤخر، والتقدير: ما توعدون مستقر في البعد

(المبرد ب. ت، ج3، ص182)، وذهب آخرون إلى أنَّ الفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث والإخراج، وهيهات: مبتدأ، والجار والمجرور خبر (ابن هشام الأنصاري، 1985م، ص293).

وخلاصة القول: إنَّ أغلب النحاة اتفقوا على أنّ (هيهات) اسم فعل ماضٍ مبني غير متأثر بالعوامل اللفظية أو المعنوية، أمّا تأثر الجملة المركبة منه ومن فاعله محلاً، فلا أحد يمنعه (الصبان 1996م، ج1، ص168). إلا سيبويه؛ إذ يرى أنّها تتأثر بالعوامل، وهو خلاف المشهور، وقد اختلفوا في إعرابها على النحو الذي بيناه.

والذي يميل إليه الباحث ويراه وجيهاً هو مذهب الأخفش الذي رجحَّه الجمهور في كون (هيهات) اسم فعل مبني لشبهه بالحرف ويرفع ما بعده فاعلاً.

1/ ترجيح إعراب الأسماء الستة بالحركات المقدرة على الحروف والإعراب بالحركات الظاهرة في (أب)

أ- ترجيح التَّرجيح إعراب الأسماء الستة بالحركات المقدرة على الحروف.

قال ابن عقيل: (والصحيح أنّها معربة بحركات مقدرة على الواو والألف والياء، فالرفع بضمة مقدرة على الواو والنصب بفتحة على الألف، والجر بكسرة مقدرة على الياء؛ فعلى هذا المذهب الصحيح لم يُنب شيءٌ عن شيءٍ ممَّا سبق ذكره) (ابن عقيل 2009م، ج1، ص23).

ذكر العلماء في إعراب الأسماء الستة أقوالاً كثيرة منها: أنَّها معربة من مكانٍ واحد والواو والألف والياء هي حروف الإعراب، وإعرابها بحركات مقدرة في الحروف، وهذا رأى جمهور البصريين وابن حيان، ورجّحه ابن مالك فقال، فإذا قلت: جاء أبوك فـ"أبوك" فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل) (ابن مالك 1990م، ج1، ص49)، (ابن عقيل 2009م ، ج1، ص23)، (ابن الأنباري 2003م، ج1، ص17)، (أبوحيان 1998م، ج1، ص836)، وقد بنى أصحاب هذا المذهب حجتهم على أنّ الغرض من الإعراب إنَّما هو للفصل وإزالة اللبس والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض من الفاعلية والمفعولية، وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد، فلا حاجة إلى الجمع بين إعرابين في كلمة واحدة، لأنّ أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر، فـ(مسلمات)، مثلاً – الأصل فيه: مسلمتان، لأنّ كل واحدة من التاءين تدلُّ على ما تدلُّ عليه الأخرى من التأنيث وتقوم مقامها، فلا داعي للجمع بينهما (ابن الأنباري 2003م ، ج1، ص17-18)، (السيوطي 2006م، ج1، ص127)، (ابن مالك 1990، ج1، ص149)، (ابن عقيل 2009م، ج1، ص23).

غير أنّ الأخفش يرى أنّ هذه الحروف ليست حروف إعراب، بل هي دلائل الإعراب كالواو والألف والياء في التثنية والجمع (ابن الأنباري 2003م، ج1، ص17).

أمَّا في مسألة إعرابها بحركات مقدرة في الحروف، فذهبوا إلى أنَّ هذه الحروف وأُتبع فيها ما قبل الآخر الآخر، فإذا قلت: قام أبوك، فأصل ذلك: (أبَوُك)، فاتبعت حركة الباء لحركة الواو فقلت: أبُوُك ثم اُستثقلت الضمة على الواو فحُذفت، وإذا قلت: رأيت أباك، فأصله: (أبَوَك)، تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقُلبت ألفاً و(أبيك) أصله: أبَوك، ثم اُتبعت حركة الباء لحركة الواو فحُذفت فسُكنت وقبلها كسرة، فصار بأبوِك، فانقلبت ياءً (ابن الأنباري 2003م، ج1، ص17)، ووافقهم الصبان على هذا الاتباع، لأنّه الأولى ليتوافق النصب مع الرفع والجر (الصبان 1996، ج1، ص111).

القول الثاني: أنّ هذه الأسماء معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً، وعليه الكوفيون، وذلك لأنَّ هذه الحركات وهي الضمة والفتحة والكسرة، تكون إعراباً لهذه الأسماء في حالة الإفراد نحو قولك: هذا أبٌ لك، ورأيتُ أباً لك، ومررتُ بأبٍ لك، والأصل فيه: (أبو) فاستثقلوا الإعراب على الواو، فأوقعوه على الباء، وأسقطوا الواو فكانت الضمة علامة للرفع والفتحة علامة للنصب والكسرة علامة للجر، فإذا قلت: هذا أبوك، وفي النصب: رأيتُ أباك وفي الجر: مررتُ بأبيك، فإذا أضفته قلت: هذا أبوك ورأيتُ أباك، ومررتُ بأبيك، فتكون الضمة والكسرة التي كانت إعراباً في حالة الإفراد، هي بعينها إعراباً له في حالة الإضافة، فتغير هذه الحركات على الباء في حالة الرفع والنصب والجر؛ دليل على أنَّ الضمة والواو علامة للرفع والفتحة والألف علامة للنصب والكسرة والياء علامة للجر، فدلّ على أنّه معرب من مكانين، وعليه الكسائي والفراء (ابن الأنباري 2003م، ص18–19)، (السيوطي 2006م، ج1، ص125)، (ابن الأنباري 1998م، ج2، ص836)، (ابن عقيل 2009م، ج1، ص23).

وكان ابن يعيش وابن هشام وغيرهما ممَّن اعترض على إعراب هذه الأسماء بالحروف إلاَّ في حالة الإضافة إلى (ياء) المتكلم، فيجب رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء (ابن يعيش 2001م، ج1، ص302)، (ابن هشام الأنصاري ب. ت، ج1، ص66).

القول الثالث: أنّ هذه الحروف نفسها هي الإعراب، وأنّها نابت عن الحركات، وهو قول الزجاجي وقطرب { هو محمد بن المستنير بن أحمد أبو علي ت(821هـ)، نحوي، عالم بالأدب واللغة، من أهل البصرة، لقّبه أستاذه سيبويه بـ(قطرب) فلزمه، من كتبه (معاني القرآن) و(النوادر) }، والزيادي { هو إبراهيم بن سفيان بن سليمان، نحوي ولغوي وراوية وشاعر، قرأ على الأصمعي ت(249هـ) }، ووافقهم السيوطي، ووصفه بأنَّه هو المشهور، ووجه التأييد عنده؛ بأنَّ الإعراب إنَّما جيئ به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدرٍ دليلاً وإلغاء ظاهر وافٍ بالدلالة المطلوبة (السيوطي 2006م، ح1، ص8)، (ابن مالك 1990م، ج1، ص49).

القول الرابع: أنَّها معربة بالحركات قبل الحروف وهي منقولة من الحروف وعليه الربعي (السيوطي 2006م، ص121)، {هو علي بن عيسى بن الفرج، من شيراز، نحوي ولغوي، أخذ عن السيرافي، توفي سنة 420هـ}، ويبدو أنّ مذهب البصريين الذي مال إليه ابن مالك من أنّ هذه الأسماء معربة من مكان واحد بحركات مقدرة على الحروف، راجحٌ، لاستناده على قوة التعليل، وذلك لأنَّ من الأسماء الستة ما يعرض استعماله دون عامل، فيكون بالواو نحو: أبوجاد هواز، فلو كانت الواو من الأسماء المذكورة قائمة مقام ضمة الإعراب، لساوتها في التوقف على عامل، وفي عدم ذلك دليل على أنّ الأمر بخلاف ذلك، أي أنّه بهذا الاستدلال يُردُّ ما ذهب إليه بعض النحاة في أنَّ الإعراب في هذه الأسماء المذكورة هو الحروف مع الحركات أو الحركات دون الحروف؛ لأنّ ذلك كلَّه غير متوقف على عامل، وقد استبعد الفراء كذلك أنّ تكون هذه الأسماء قد رُفعت بالواو ونُصبت بالألف وجُرَّت بالياء (ابن مالك 1990م، ج1، ص49)، (أبو حيان 1998م، ج2، ص836)، إذن، كل ما اعتمد عليه ابن مالك من قوة الاستدلال وسطوع البيان؛ جعل قوله راجحاً ومقبولاً، ولاتفاقه مع رأي الجمهور ووجود نظائره في كلام العرب، لأنّه ليس في كلامهم معربٌ له إعرابان (ابن الأنباري 2003م، ج1، ص19).

ب- ترجيح الإعراب بالحركات الظاهرة في (أب)

قال ابن عقيل: (ويُحكى عن بعض العرب أنَّهم يقولون: هذا أبهُ ورأيتُ أبَه ومررتُ بأبِه على لغة النقص، أي: حذف الألف والياء والواو، والإعراب بالحركات الظاهرة، كما يُحكى عنهم أيضاً أنَّهم يقولون: هذا أباك ورأيتُ أباك ومررتُ بأباك، بالألف في كل الحالات، فيجعلونه اسماً مقصوراً، وقد جاء على اللغة الأولى، أي: جر (أب) بالكسرة الظاهرة (ابن عقيل 2009م، ج1، ص26)، قول رؤبة بن العجاج (رؤبة ب . ت، ص182):

بأبِهِ اقْتَدى عَدِيٌّ في الكَرَمْ * ومن يُشابه أبَه فما ظَلَمْ

{وعدي: هو عدي بن حاتم الطائي، اقتدى: جعله قدوة فسار على نهجه}، والشاهد فيه قوله: بأبه – يشابه أبَه، حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة ونصب الثاني بالفتحة الظاهرة (ابن عقيل 2009م، ج1، ص5)، (ابن يعيش 2001م، ج1، ص152).

وعلى اللغة الثانية جاء قول الشاعر (رؤبة ب. ت، ص168):

إنّ أباها وأبا أباها * قد بَلَغا من المجدِ غايتاها

والشاهد في البيت قوله: (أباها) الثالثة، حيث جاءت الكلمة على لغة القصر، لأنّها في موضع الجر بالإضافة، وقد أتى بها بالألف، والأوْلى أنّ تُحمل الأولى والثانية على لغة القصر بقرينة الكلمة الثالثة، ليكون الكلام جارياً على منهجٍ واحد (ابن عقيل 2009م، ج1، ص26)، (ابن الأنباري 2003م، ج1، ص17-18).

وزعم قومٌ منهم الأشموني والمرادي وابن عقيل، أنَّ هذه اللغة أشهر من لغة النقص، لأنّ علاقة الرفع والنصب والجر؛ حركة مقدرة على الألف كما تُقدر في المقصور (ابن عقيل 2009م، ج1، ص318)، (الأشموني 1998م، ج1، ص51)، (المرادي 2008م، ج1، ص318).

إذن، في إعراب (أب) ثلاثة لغات: أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء، وقد رجّح محمدّ محي الدين عبد الحميد هذه اللغة وهي لغة النقص، أي: حذف الواو والألف والياء من الإعراب، والإعراب بالحركات الظاهرة ودليله على ذلك أنَّه يبعد جداً أن يأتي الشاعر بكلمة واحدة في بيت واحد على لغتين مختلفتين (ابن عقيل 2009م، ج1، ص51)، (ابن الأنباري 2003م، ج1، ص18)، ويرى الباحث أنَّ ما ذهب إليه محمدّ محي الدين عبدالحميد في ترجيح لغة النقص أكثر وجاهةً، وذلك لأنّ الإعراب بالحركات الظاهرة هو الأصل لوجهين: أحدهما: لأنّها الأولى بتوضيح المعاني، والثاني: لأنّها أقلَّ وأخفَّ، وبها نصل إلى الغرض دون تكلّف ما هو أثقل (ابن يعيش 2001م، ج1، ص153).

إذن، ترجيح محمدّ محي الدين في هذه المسألة جاء لتثبيت أصل مهم من أصول العربية، وقد جمع بين المسموع من كلام العرب المبني على قوة التعليل.

3- ترجيح الرفع في جملة الاشتغال

قال ابن عقيل: (إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمه جملة ذات وجهين، جاز الرفع والنصب على السواء، والجملة ذات الوجهين هي جملة صدرها اسم وعجزها فعل نحو: زيدٌ قام وعمرٌو أكرمته، أو نحو: زيدٌ ضربته، فيجوز

رفع (عمرو) مراعاةً للصدر، ونصبه مراعاةً للعجز، ويُرَّجح الرفع، لأنّ عدم الإضمار أرجح من الإضمار، وذلك في كل اسم لم يُوجد فيه ما يُوجب نصبه ولا يُوجب رفعه) (ابن عقيل 2009م، ج2، ص62).

والاشتغال هو أن يتقدم اسمٌ ويتأخر عنه فعل متصرّف، أو اسم يشبهه ناصب لضميره أو لملابس ضميره بواسطة أو غيرها، ويكون ذلك العامل بحيث لو فُرِّغ من ذلك المعمول وسُلِط على الاسم المتقدم لنصبه كـ (زيداً ضربتُه) (الأزهري 2000م، ج1، ص441). وهذا الاسم المتقدم جاز فيه وجهان (ابن عصفور: 1998م، ج1، ص346 – 347) (الأزهري 2000م، ج1، ص441)، الأول: الرفع على الابتداء لسلامته من التقدير للعامل، وحينئذٍ تكون الجملة الفعلية في موضع رفع على الخبرية للمبتدأ أو الخبر، وقد حدّد العلماء بعضاً من المواضع التي يمتنع فيها نصب الاسم ويجوز الرفع في الشرط والجواب نحو: زيدٌ إن زرته يكرمْك، وزيدٌ إنْ يقمْ أكرمُه، كما يمتنع في تالي (لا) و(لم) النافيتين نحو: زيدٌ لا أكلمْه وزيدٌ لم أضربْه وفي جواب القسم نحو: زيدٌ واللهِ لا أضربه، وفي (إذا) الفجائية نحو: خرجت فإذا زيدٌ يضربهُ عمرٌو (السيوطي 2006م، ج3، ص102)، ورجَّح هذا الوجه ابن هشام وأبو حيان ابن مالك (السيوطي 2006م، ج3، ص102)، قال ابن هشام: (ويترجّح الرفع في قولك: زيدٌ ضربته، وفي قوله تعالى: **(جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا)** الرعد: 28. وقد أجمع العلماء على رفع (جنات)، وقد قُرئ شاذاً بالنصب، إلاَّ أنَّ الرَّاجح الرفع؛ لأنّه الأصل، ولا مرّجح لغيره) (ابن هشام الأنصاري 1963م، ص196).

الوجه الثاني: النص على إضمار فعل نحو: زيداً أضربه وعمراً لاشتمه، إلاّ أنَّ النحاة اختلفوا في الاسم المنصوب، فزعم الكسائي أنّه منصوب بالفعل المتأخر والُلغي الضمير، وقال الفراء أنّهما منصوبان بالفعل المذكور لأنَّهما في المعنى لشيءٍ واحد (السيوطي 2006م، ج2، ص114)، (أبو حيان 1998م، ج3، ص110)، وأجازه ابن الشجري، وأنشد (التبريزى 1963م، ج2، ص121):

فارساً ما غادرُوه مُلْحَماً * غير زُمَّيلٍ ولا نِكْسٍ وَكِلْ

والشاهد فيه قوله: فارساً ما غادروه، حيث نصب الاسم السابق، وهو قوله: فارساً المشتغل عنه بفعل محذوف يفسره المحذوف بعده، وذهب جمهور الشارحين إلى أنْ نصب اللفظ أو المحل إنّما هو للضمير المشتغل به العامل، مدعين أنّ العامل إذا وصل إلى الضمير بنفسه، ينصب لفظه، وإذا وصل إليه بحرف جر ينصب محله، والنصب في اللفظ أو المحل إنّما هو للاسم المتقدِم) (الأزهري 2000م، ج1، ص441)، (ابن الشجري 1997م، ص175)، (الأشموني 1998م، ج2، ص82).

ويتعين النصب – غالباً – إذا تلا ما يخص الفعل بعد أداة التحضيض والعرض والطلب نحو: زيداً هلاّ ضربته، وعمراً ألا تكرمه، وزيداً أضربه، وبعد ظروف الزمان وأدوات الشرط الجازمة نحو: إذا زيداً تلقاه فأكرمه، وإنْ زيداً رأيته فأكرمه، وهلاَّ زيداً ضربته، والنهي نحو: زيداً لا تضربه والدعاء نحو: زيداً أصلح الله شأنه، وحرف النفي غير المختص نحو: ما زيداً قتلته، وبعد أدوات الاستفهام غير الهمزة نحو: هل زيداً ضربت؟ والتقدير: هل ضربت زيداً ضربته؟ (السيوطي 2006م، ج3، ص102–103)، (ابن الشجري 1997م، ص175)، (الأشموني 1998م، ج2، ص82)، وهذا على مذهب سيبويه (سيبويه 1998م، ج3، ص99)، وخالفه الكسائي وأبو حيان زاعمين أنّ هذا الاسم مرفوع بالابتداء نحو:

هل زيدٌ ضربته؟ لأنّ (هل) إذا جاء بعدها اسم وفعل لم يجز تقديم الاسم على الفعل، فلا يجوز: هل زيداً رأيت إلا في شعر (أبو حيان ب.ت . ج6، ص309)، (أبو حيان 1998م، ج3، ص110)، أما إذا قلت: هل مرادك نلته؟ فالنصب هنا واجب، غير أنّ ابن هشام يرى أنّ مسوغ النصب في هذا كله لغلبة الفعل وليس كما ذُكر (ابن هشام الأنصاري 1963، ص192 – 194). إذن، ضابط النصب في جملة الاشتغال؛ أن يتقدم اسمٌ ويتأخر عنه فعلٌ عامل في ضميره، فلو حذفت الهاء في قولك: زيداً أضربه، وسلطت الهاء على (زيد) لقلت: زيداً ضربت، ويكون (زيداً) مفعولاً مقدَّماً، لحاجة الاسم إلى تقدير عامل موافق للفعل المذكور ومفسر له (ابن هشام الأنصاري 1963م، ص192–194)، (السيوطي 2006م، ج3، ص106).

وقد يترجَّح النصب أيضاً للمشاكلة، إذا وَلِيَ عاطفٌ الجملة الفعلية سواء كان فعلها متقدماً متصرِّفاً تاماً غير ذلك نحو: لقيت زيداً وعمراً كلمته، ونحو: ولست أخاك، وزيداً أعينك عليه (السيوطي 2006م، ج3، ص106).

وهذا يعني أنّه ربَّما يُسَّوى بين الرفع والنصب على ضوء هذه المشاكلة، فعند استوائهما، يكون النصب عطفاً على العجز في الجملة ذات الوجهين والرفع عطفاً على الصدر (السيوطي 2006م، ج3، ص106)، (ابن مالك 1990م، ج2، ص143).

ومن هنا فإنّ ما ذهب إليه ابن هشام وابن مالك في ترجيح الرفع في الجملة ذات الوجهين أو ذات الوجه الواحد، فإن ذلك يتأتى في الاسم الذي ليس فيه ما يُوجب نصبه لسلامته من تقدير العامل، وقد يجوز الرفع مع أدوات الشرط والجواب والنفي والقسم؛ هو الرأي الأوجه والمبني على أصل اللغة، وهو عدم الإضمار، لأنّ عدم الإضمار أحسن من تكلُّف الإضمار (ابن عصفور 1998م، ج1، ص349).

4- ترجيح عمل اسم الفاعل المعتمد على الوصف

قال ابن عقيل: (ومذهب البصريين أنّ هذا الوصف لا يكون مبتدأً إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك، فأجازوا: قائمٌ الزيدان، فقائمٌ مبتدأ، والزيدان: فاعل سد مسد الخبر) (ابن عقيل 2009م، ج1، ص91).

ففي النص السابق نجد أنّ البصريين يسوّغون اعتماد النفي والاستفهام شرطاً لإعمال اسم الفاعل عمل الفعل، فلا يكون الوصف مبتدأً إلا باعتماده على هذا الشرط، أمّا الأخفش والكوفيون فيجيزون استعمال الوصف مبتدأً من غير أن يسبقه نفي أو استفهام، وقد رجّح محمد محي الدين عبدالحميد ألا يكون هذا الوصف مبتدأً إلا إذا اعتمد على النفي أو الاستفهام، وحجته في ذلك أنّ الأصل في النفي أو الاستفهام أن يكونا متوجهين إلى أوصاف الذوات لا إلى الذوات أنفسها، والموضوع لأوصاف الذوات وأحوالها هو الفعل، وأنّ الأصل في النفي والاستفهام أن يكونا عن الفعل وما هو في معناه (ابن عقيل 2009م، ج1، ص94).

وذهب السهيلي إلى منع إعمال اسم الفاعل عمل الفعل، إلا إذا تقدم ما يطلب الفعل أو كان في موضع لا يدخل عليه العوامل اللفظية، نحو النعت والخبر، حتى يقوى معنى الفعل فيه، قائلاً: (ويعضد هذا من السماع لأنهم لم يحكوا عن العرب: قائمٌ الزيدان إلاّ على هذا الشرط الذي ذكرناه) (السهيلي 1992م، ص328).

أمّا ابن الحاجب فقد أجاز إعمال اسم الفاعل غير معتمد، على مذهب الأخفش (ابن حاجب 1989م، ج2، ص321). وردَّ الرضي على الأخفش بأنَّ ما ذهب إليه بعيد عن القياس، لأنَّ (قائمٌ) في قوله: قائمٌ الزيدان، لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل إلا مع دخولها على معنى يناسب الفعل كمعنى النفي والاستفهام، أو دخول ما لا بَّد من تقديرها فعلاً كاللام الموصولة (ابن مالك 1982م، ج1، ص87).

وجديرٌ بالذكر أنَّ ابن عقيل والأشموني وابن هشام الأنصاري وابن يعيش وأبو حيان الأندلسي قد منعوا عدم تجويز اعتماد الوصف على استفهام أو نفي، وحجتهم في ذلك أنَّ في قولهم: أقائمٌ الزيدان، فالزيدان فاعل بالوصف، والكلام مستغنٍ عن الخبر، لأنَّ الوصف هنا في تأويل الفعل، والمعنى: أيقوم الزيدان وما يقوم الزيدان، والأفعال لا يصح الإخبار عنها (ابن عقيل 2009م، ج1، ص93).

كما استقبح الخليل وسيبويه أن يأتي الوصف مبتدأً من غير نفي أو استفهام لتضمنه معنى الفعل نحو أنّ يُقال: قائمٌ زيدٌ، قال سيبويه: (إنّ الفاعل إنّما يسد مسد الخبر؛ إذا اعتمد على الاستفهام أو النفي، ولم يجز في غير هذين الموضعين إلا على القبح (سيبويه 1988م، ج2، ص127)، وقد ارتضاه وجوَّزه _ على قبحه_ ابن السراج) (ابن السراج، ج1، ص60).

ويرى الباحث أنَّ مذهب ابن عقيل والبصريين وابن هشام والسهيلي وغيرهم من المجيزين لاعتماد الوصف على الاستفهام أو النفي ليسد مسد الخبر؛ أكثر وجاهةً من جهة القياس، وأنّ رأي الكوفيين والأخفش وابن الحاجب وابن السراج ومن شايعهم في عدم اشتراط ذلك؛ إنّما هو من قبيل التّوسع في اللغة، وأنّ تجويز أحد القولين مع وجود المسوّغ، ففيه فسادٌ للمعاني ومخالفة لطبيعة اللغة في أصل مهم من أصولها وهو الوضوح وعدم اللبس.

إذن، مراد محمدَّ محي الدين عبد الحميد في ترجيح هذه المسألة هو عدم الجواز، وهذا مذهب جمهور النحاة.

5- ترجيح تعلُّق الخبر بمحذوفٍ واجب الحذف

قال ابن عقيل: (ويشترط لصحة الإخبار بالظرف أو الجار والمجرور أن يكون كل منهما تاماً، ومعنى التمام أن يُفهم منه متعلقه المحذوف، وإنَّما يُفهم متعلق كل واحد منهما في حالتين: أولاهما: أن يكون المتعلق عاماً نحو: زيدٌ عندك وزيدٌ في الدار، وثانيهما: أن يكون المتعلق خاصاً، وقد قامت القرينة الدالة عليه، كأن يقول لك قائل: زيدٌ مسافر اليوم، وعمرٌو غداً، فتقول له: بل عمرٌو وزيدٌ غداً) (ابن عقيل 2009م، ج1، ص99).

اختلف النحاة في متعلق الخبر على ثلاثة أقوال: (ابن عقيل 2009م، ج1، ص99)، (ابن هشام الأنصاري ب. ت، ج1، ص199)، (الأشموني 1998م، ج1، ص14)، (السيوطي 2006م، ص321) أن الخبر متعلّق الظرف والجار والمجرور فقط وأنّ الظرف والجار والمجرور قيدٌ له، وعليه ابن هشام الأنصاري، ورّجحه محمدّ محي الدين عبد الحميد.

القول الثاني: أنَّ الخبر المتعلق محذوف، وذلك المحذوف واجب الحذف وهو كائن أو مستقر، وعليه ابن عقيل والأشموني والسيوطي، القول الثالث: أنّ الخبر هو نفس الظرف والجار والمجرور مع متعلقهما، إذ المتعلق جزءٌ من الخبر، وهو قول جمهور البصريين.

والخبر المحذوف إمّا أنّ يُقدَّر اسماً أو فعلاً ، فإذا قُدِّر اسماً يكون من قبيل الإخبار بالمفرد، وقد ذهب الأخفش إلى أنّ كلاً من الظرف والجار والمجرور متعلق بمحذوف وذلك المحذوف هو اسم فاعل والتقدير: زيدٌ كائنٌ عندك أو مستقرٌ عندك أو في الدار، ونسبه إلى سيبويه (ابن عقيل 2009م، ج1، 99)، (الأشموني 1998م، ج1، ص263) أو يكون من قبيل الإخبار بالجملة وكلاً منهما متعلق بمحذوف هو فعل، والتقدير: زيدٌ استقر عندك أو في الدار، وقد نُسب إلى جمهور البصريين، وقيل: يجوز أن يجعلا من قبيل المفرد، فيكون التقدير: استقر ونحوه (ابن عقيل 2009م، ج2، ص99) .

وقد رجَّح ابن مالك وابن عقيل تقدير اسم الفاعل؛ لأنَّ الأصل في الخبر الإفراد، وجاء التصريح به شاذاً في قوله (ابن عقيل 2009م، ج1، ص99)، (الأشموني 1998م، ج1، ص263).

لك العزُّ إنْ مَوْلاك عزَّ وإنْ يَهُن * فأنت لدى بَحْبوبةِ الهَونِ كائِنُ

{البحبوحة: الوسط، الهون: الهوان والذل}، والشاهد فيه قوله: كائن، حيث صرَّح به وهو متعلّق الظرف الواقع خبراً شذوذاً وذلك لأنّ الأصل عند الجمهور أنَّ الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، أن يكون كل منهما متعلقا بكون عام، واجب الحذف، فإذا كان متعلقهما كوناً خاصاً وجب ذكره (ابن عقيل 2009م، ج1، ص100).

إذن، يجب حذف المتعلق إذا كان استقراراً عاماً، أمّا إذا كان استقراراً خاصاً، وجب ذكره لعدم وجود القرينة الدالة عليه عند الحذف، فإذا قلت: زيدٌ جالسٌ عندك أو نائمٌ في الدار، وجب الذكر (الأشموني 1998م، ج1، ص266).

وزعم الأشموني وابن هشام أنَّ المتعلق الذي يُحذف وجوباً ينتقل معه الضمير الذي كان فيه (الأشموني 1998م، ج1، ص263)، بينما اعترض السيرافي والكوفيون وابن خروف على أنَّه لا تقدير لضمير (الأزهري 2000م، ج1، ص207) (الأشموني 1998م، ج1، ص263)، (ابن هشام الأنصاري ب. ت، ج1، ص199-200).

وذهب سيبويه والفراء إلى أنّه لا ضمير فيه إلا إذا تأخر عن المبتدأ، أمّا إذا تقدم عليه، فلا ضمير فيه، واستدلا على ذلك بأنّه لو كان فيه ضمير إذا تقدم؛ لجاز أن يُؤكد، وأن يُعطف عليه، وأن يبدل منه كما يفعل ذلك مع المتأخر (سيبويه 1988م، ج2، ص145).

وقد ردَّ الأشموني على من ينكرون تقدير الضمير بقول كثيِّر عزة (كثيرة عزة 1971م، ص404):

فإنْ يَكُ جُثْماني بأرضٍ سِواكُمُ * فإنَّ فؤادي عنْدك الدّهرَ أجْمعُ

والشاهد فيه قوله: أجمع، حيث جاء توكيداً للضمير المستكن في الظرف، الواقع متعلقه خبراً (الأشموني 1998م، ج1، ص263). و(أجمع) مرفوع بدليل أنَّ أبيات القصيدة كلها مرفوعة، فأجمع من ألفاظ التوكيد، إذا كان مرفوعاً، فالمؤكد مرفوع البتة، والألفاظ التي سبقت (أجمع) لم تجد فيها ما يصلح أن يكون مؤكداً، وفؤادي: منصوب لأنّه اسم (إنّ) والدهر: منصوب على الظرفية، فتعيين أنّ يكون توكيداً لضمير الفؤاد والمستتر في (عندك)، ودلّ ذلك على أنَّ الضمير ينتقل من المتعلق عند حذفه إلى الظرف والجار والمجرور (الأشموني 1998م، ج1، ص264)، (البغدادي 1997م، ج1، ص395).

ويرى الباحث أنَّ رأى جمهور البصريين أكثر وجاهةً، لاتفاقه مع القياس، أمّا كون الخبر هو الظرف والجار والمجرور نفسه؛ فهذا لا يتسق مع أصول اللغة التي تجيز تقدير المحذوف، وأنّ هذا المحذوف أمّا أنّ يكون واجب الحذف وأمّا أنّ يكون واجب الذكر بحسب السياق.

6- تصرُّف (دام)

قال ابن عقيل: (وما لا يتصرّف فيها وهو دام وليس وما كان النفي أو شبهه شرطاً فيه – وهو لا زال وأخواتها – لا يستعمل من أمرٌ ولا مصدرٌ، ورجَّح الصبان أنَّ (دام) الناقصة لها مصدر ودليله على ذلك شيئان، الأول: أنَّها تستعمل البتة صلة لما المصدرية الظرفية، ووجه الاستدلال بهذا الوجه أنّ (ما) المصدرية مع صلتها تستوجب التقدير بمصدر، فاستعمالهم هذا الفعل بعد (ما) يُشير إلى أنَّهم يعتقدون انَّ لها مصدراً، والثاني: أنَّ العلماء جروا على تقدير ما دام في نحو قوله تعالى: **(مَا دُمْتُ حَيًّا)** مريم: 31، بقولهم: مدة دوامي حيّاً، ولو أنَّنا التزمنا أنَّ هذا مصدر لدام التامة، أو أنَّ العلماء اخترعوا في هذا التقدير مصدراً لم يرد عن العرب، لكنَّا بذلك جائرين مسيئين بمن قام على العربية وحفظها الظن كل الإساءة، فلزم أن يكون هذا المصدر مصدر الناقصة فتتم الدعوى) (ابن عقيل 2009م ، ج1، ص126).

الثابت في (دام) أنَّها تستعمل تامة وناقصة، فإن كانت تامة دلَّت على اتصال (ما) قبلها مدة بقاء الفاعل نحو: أقوم ما دام زيدٌ، أي: يتصل قيامي مدة بقاء زيد، ومنه قوله تعالى: **(خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ)** هود: 107، أي: ما بقيت، وإن كانت ناقصة فإنّها قد يكون فيها ضمير الأمر والشأن، وقد لا يكون، وتدل في الحالتين على اتصال (ما) قبلها مدة بقاء الصفة للموصوف، فتقول: أقوم ما دام زيدٌ ضاحكاً، أي: مدة بقاء الضحك صفة لـ(زيد) (ابن عصفور 1998م، ج1، ص409)، (الصبان 1996م، ج1، ص365).

وبالعودة إلى كلام ابن عقيل، وما ارتآهَ الصبان راجحاً في استعمال المصدر من (دام)، فيشترط النحاة لإعمال (دام) عمل (كان)؛ كونها صلة لما المصدرية، ومن لوازم ذلك؛ صحة تقدير المصدر في موضعها كقولك: جُد ما دمت واجداً، أي: مدة دوامك واجداً، فليست (ما) التي في أولها حرف نفي على حدها في زال وما برح، وإنَّما (ما) هنا مع الفعل بتأَويل المصدر، والمراد به الزمان، فإذا قلت: لا أكلمك ما دام زيدٌ قاعداً، فالمراد (دوام قعوده)، أي: زمن دوامه، كما يُقال: خفوق النجم، والمراد: زمن خفوق النجم (ابن مالك 1990م، ج1، ص199)، (ابن يعيش 2001، ج4، ص365).

وممَّا يدل على أنَّ (ما) وما بعدها زمان؛ إنَّها لا تقع أولاً فلا يُقال: ما دام زيدٌ قائماً، ويكون كلاماً تاماً، ولا بدَّ أن يتقدمه مظروفاً (ابن يعيش 2001م، ج4، ص315).

قال الزمخشري: (ما دام توقيت للفعل في قولك: اجلس ما دمت جالساً، كأنَّك قلت: اجلس دوام جلوسك، نحو قولك: آتيك مقدمَ الحجاج، ولذلك كان مفتقراً إلى أن يُشفع بكلام؛ لأنّه ظرف لا بّد له ممّا يقع فيه) (الزمخشري 1993م، ص355).

إذن، تعمل (دام) وتتصرَّف، ولكن بشرط كونها صلة لـ(ما) الظرفية المصدرية التي يُقصد بها وبصلتها التوقيت (ابن مالك 1990، ج1، ص33)، (السيوطي 2006م، ج1، ص354).

وقد اعترض الفراء وابن الخباز وكثير من المتأخرين على تصرُّف (دام)، وذلك لأنّ كل فعل وقع صلة لـ(ما) التزم مضيه (الأزهري 2000م، ج1، ص239).

ويرى أبو حيان أنّ ما ذُكر من عدم تصرفها لم يذكره البصريون (السيوطي 2006م، ج1، ص365)، فما قاله الأقدمون وقليل من المتأخرين أن لها مضارعاً وهو (يدوم)؛ فهي متصرِّفة تصرُّفاً ناقصاً (الصبان 1996م، ج1، ص339).

وعلى القول الصحيح أنّ يدوم ودائم ودوام من تصرفات (دام) التامة إلاّ أنّ الصبان أجاز ذلك لعدم وجود فرق بين قولك: أكلمك ما دمت غاضباً، وقولك: لا أكلمك ما تدوم غاضباً، قال: (والصحيح عندي أنّ لها مصدراً أيضاً بدليل أنهم اشترطوا سبق (ما) المصدرية الظرفية عليها، ومن المعلوم أنّ (ما) المصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر، وأنّ هذا المصدر مصدرها، فإذا قلت: أحبك مدة دوامك صالحاً، كان (دوام) مصدر التامة، وصالحاً خبره مثل: أحبك ما دمت صالحاً (الصبان 1996م، ج1، ص339)، (الأزهري 2000م، ج1، ص239).

وخلاصة القول أنّ (دام) الناقصة متصرِّفة على قول جمهور النحاة، كما لا يمتنع تأويل (دام) التامة مصدراً لوجود الدليل من كلام العرب، لأنَّ النحاة لم يفرقوا في التصرُّف بين الناقصة والتامة، وبناءً عليه يرى الباحث أن ترجيح الصبان في هذه المسألة، يعني وجوب استعمال المصدر من (دام) الناقصة وجوازه في (دام) التامة، وقد ذكر دليلاً قوَّى به اختياره وترجيحه.

7- ترجيح فعلية (عسى)

قال ابن عقيل: (عسى على ثلاثة أقوال، الأول: أنَّها فعل في كل حال سواء اتصل بها ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما، وهو قول نحاة البصرة ورجَّحه المتأخرون، والثاني: أنَّها حرف في جميع الأحوال سواء اتصل بها ضمير الرفع أو النصب أم لم يتصل بها أحدهما، وهو قول جمهور الكوفيين، ومنهم ثعلب وابن السراج، والثالث: أنّها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب، وفعل فيما عدا ذلك، وهو قول سيبويه، والصحيح أنّها فعل بدليل اتصال (تاء) الفاعل وأخواتها بها نحو: عسيِستُ وعسيتِ وعسيتُما وعسيتُم وعسيتُنَّ (ابن عقيل 2009م، ج1، ص148).

في النص السابق تبيّن أنّ (عسى) على ثلاثة مذاهب، وقد خلص ابن عقيل إلى أنّها فعل وهو قول جمهور البصريين، وهو القول الرَّاجح عند متأخري النحاة، وذهب خالد الأزهري إلى أنّ محل الخلاف في (عسى) الجامدة أما عسى المتصرِّفة فإنها فعل باتفاق ومعناه: (اشتدّ) (الأزهري 2000م، ج2، ص299).

والثابت في (عسى) وإعمالها أنّها على ضربين، الضرب الأول: ينصب الاسم ويرفع الخبر مثل (إنّ) وأخواتها، وهي حرف ترج، والشاهد على ذلك قول صخر بن العود الحضرمي (الأزهري 2000م، ج2، ص298)، (ابن عقيل 2009م، ج1، ص148).

فقلت عَساها نارُ كأسٍ وعلَّها * تشكَّى فآتى نَحْوها فأعودُها

والشاهد فيه قوله: عساها نارُ، حيث نصب الاسم ورفع الخبر (الأزهري 2000م، ج2، ص298). والدليل على أنَّها حرف ترجٍ؛ أنَّها دلت على معنى (لعلَّ)؛ أنَّها لا تتصرَّف كما أنَّ (لعلّ) لا تتصرف لقوة التشابه بينهما، وعليه ابن السراج والسيرافي وثعلب والكوفيون والأزهري (ابن السراج ب. ت، ج1، ص271)، (ابن عقيل 2000م، ج1، ص148)، (الأزهري 2000م، ج2، ص298)، (السيوطي 2006م، ج1، ص423). الضرب الثاني: يرفع المبتدأ وينصب الخبر مثل قوله (ابن هشام الأنصاري 1985م، ص201).

أكثرتُ في العذلِ مُلّحاً دائماً * لأُتكثرن إنّي عَسيتُ صائِماً

والشاهد فيه قوله: عسيت صائماً، حيث رفعت (عسى) الاسم ونصبت الخبر، والأصل أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع (ابن هشام الأنصاري 1985م، ص201–203)، (ابن عقيل 2009م، ج1، ص149 – 150). فهي من أفعال المقاربة فعل ماضٍ بدليل قبوله علامة الأفعال الماضية كتاء الفاعل في نحو قوله تعالى: **(فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ)** محمد: 22، وهذا رأي ابن هشام الأنصاري وسيبويه، أما إذا اتصل بها ضمير نصب، فهي حرف، قال سيبويه: (وتقول: عسى أن يفعل وعسى أن يفعلا، وعسى محمولة على (أنّ) كما تقول: دنا أن يفعلوا، وكينونة عسى للواحد والجميع والمؤنث، تدلك على ذلك، أي: أنّها فعل ومن العرب من يقول: عسى وعسيا وعسوا وعسن وعسنا وعسين، فمن قال ذلك كانت فيهن بمنزلتها في أنَّها منصوبة) (سيبويه 1988م ، ج3، ص158)، (ابن هشام الأنصاري 1985م، ص201–203).

وعند المبرد عسى على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر، ولكن الذي كان اسماً جُعل خبراً، والذي كان خبراً جُعل اسماً، ووافقه الأخفش في أنّ (عسى) على ما كانت عليه (الأشموني 1998م، ج1، ص461– 463).

– إذن، الحاصل في (عسى) ثلاثة أقوال: فعل مطلقاً، وحرف مطلقاً، فإن عمل عمل (لعلّ) فحرف وإلا ففعل، وأنّ ما ذهب إليه الجمهور ورجّحه المتأخرون في كونها فعلا أكثر حجيةً ورجاحةً، وهذا هو الرأي الذي يميل إليه الباحث.

8– ترجيح بناء اسم (لا) النافية على الكسر إذا كان جمع مؤنث سالماً

قال ابن عقيل: (وأما جمع المؤنث السالم فقال قومٌ: مبني على ما كان ينصب به وهو الكسر، فتقول: لا مسلماتِ لك بكسر التاء (ابن عقيل 2009م، ج1، ص50) ومنه قول الشاعر (الأشموني 1998م، ج1، ص334)، (ابن عقيل 2009م، ج2، ص504)، (السيوطي 2006م، ج1، ص528).

إنَّ الشبابَ الذي مَجدٌ عَواقِبُه * فيه نَلذُّ ولا لذاتِ للشَّيبِ

والشاهد فيه قوله: ولا لذاتِ، حيث جاء اسم (لا) وهو لذات جمع مؤنث سالماً، وقد وردت الرواية ببنائه على الكسرة نيابة عن الفتحة، وأجاز بعضهم الفتح نحو: لا مسلماتَ لك، ورجَّحه ابن هشام الأنصاري وابن مالك على الأشهر (ابن عقيل 2009م، ج2، ص4–5)، (ابن هشام الأنصاري 1985م، ج2، ص314)، (ابن مالك 1990م، ج2، ص59).

للعلماء في اسم (لا) النافية _ إذا كان جمع مؤنث سالماً _ أربعة مذاهب: (ابن عقيل 2009م، ج2، ص405)، (المرادي 2008م، ج1، ص547)، (السيوطي 2006م، ج1، ص528) الأول: أن يُبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين، وهذا مذهب جمهرة النحاة، الثاني: أن يُبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة، لكن يبقى له تنوينه؛ لأنّه تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة، وهذا التنوين لا ينافي البناء، فلا يُحذف، وقد أجازه ابن مالك.

الثالث: أنَّه مبني على الفتح، وهو مذهب المازني والفارسي، الرابع: أنَّه يجوز فيه الأمران، البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة، والبناء على الفتح، وهو قول المرادي، وصححه السيوطي اعتماداً على السماع، وقد رُوى بالوجهين (المرادي 2008، ج1، ص547)، (السيوطي 2006، ج1، ص528)، (ابن مالك 1990، ج2، ص55) في قوله (السيوطي 2006م، ج1، ص146)، (الأشموني 1998م، ج1، ص335)، (ابن هشام الأنصاري 1986م، ص396).

لا سابغاتِ ولا جَأواءَ باسِلةً * تَقى المنونَ لدى استيفاءِ آجالِ

{السابغات: الدروع الواسعة، الجأواء: الجيوش العظيمة، تقى المنون: تحفظ من الموت، لدى استيفاء آجالِ: لدى بلوغ الإنسان آخر حياته}، والشاهد فيه قوله: سابغات بالبناء على الكسرة في محل نصب (الأشموني 1998م، ج1، ص335)، (ابن مالك 1990، ج2، ص55).

وعلّق أبو حيان الأندلسي بقوله: (وفرعٌ من أصحابنا بناء الكسر والفتح على الخلاف في حركة "لا رجل"، فمن قال إنّها حركة إعراب أوجب هنا الكسر ومن قال إنَّها حركة بناء أوجب الفتح للتركيب، ومن جوَّز الوجهين راعى الأمرين، ثم إذا بنى على الفتح جوازاً أو وجوباً؛ فلا ينون كما هو ظاهر) (السيوطي 2006م، ج1، ص528).

وعلّل الأستاذ محمدّ محي الدين على منع ترجيح أحد الوجهين قائلاً: (وزعم كلُّ شرَّاح الألفية أنَّ بيت سلامة بن جندل يُروى بالوجهين جميعاً، فإذا صحَّ ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين وجهٌ وجيه، ويؤخذ من كلام ابن الأنباري أنّ بيت سلامة يُروى بالفتح دون الكسر؛ فيكون تأييداً لمذهب المازني ومن معه، ولكنَّا لا نستطيع أن نرد برواية الكسر بمجرد كون ابن الأنباري لم يحفظها) (ابن عقيل 2009م، ج2، ص4-5).

- وبناءً على هذا النص يرى الباحث أنّ مذهب التَّرجيح الذي اختاره ابن هشام وابن مالك ومن معهما، لم يكن وجيهاً من ناحية القياس، لأنّ القياس يقتضي وجوب الكسر، لأنّها الحركة التي يستحقها المركب، كما أنّ مقابلة الروايات لم يعد مسوغاً لترجيح أحد الوجهين، ويميل الباحث إلى القول الأول، وهو وجوب البناء على الكسر، لأنّه هو الرأي الذي عليه جمهور النحاة.

9- ترجيح الشرط على القسم إذا تقدَّم عليهما ذو خبر

قال ابن عقيل: (إذا اجتمع الشرط والقسم أجيب السابق منهما وحُذف جواب المتأخر، وإن تقدم عليهما ذو خبر، رجَّح الشرط مطلقاً، أي: سواء كان متقدِّماً أو متأخرّاً، فيجاب بالشرط، ويُحذف جواب القسم فتقول: زيدٌ إن قام واللهِ أكرمه، وزيدٌ واللهِ إن قام أكرمه، وقد جاء قليلاً ترجيح الشرط على القسم عند اجتماعهما، وتقدم القسم، وإن لم يتقدَّم ذو خبر) (ابن عقيل 2009م، ج4، ص22)، ومنه قول الأعشى (الأعشى 2015م، ص62).

لئن مُنِيتَ بِنا عن غِبِّ مَعْرَكةٍ * لا تُلْفِنا عن دِماءِ القومِ تَنْتَفِلُ

{(لئن) اللام: مؤطئة للقسم المحذوف، والتقدير: والله لئن، لا تلفنا: لا تجدنا، تنتفل: تتملص أو تتخلص، منيت: ابتليت، غب كذا: عقبه، ويُروى: عن جدّ، والجد: بكسر الجيم: المجاهدة والشدة}، والشاهد فيه قوله: لا تلفنا، حيث أوقعه جواب الشرط مع تقدم القسم عليه، وبناءً على نص ابن عقيل، فإنّ سبب حذف جواب القسم أنّه جاء لدلالة جواب الشرط عليه، ولو أنّه أوقعه جواباً للقسم، لجاء به مرفوعاً لا مجزوماً (ابن عقيل 2009م، ج4، ص22).

القسم مثل الشرط في احتياجه إلى جواب إلا أنّ جواب القسم مؤكد بـ(إن) أو اللام أو منفي، وجواب الشرط مقرون بالفاء أو مجزوم، وفي حالة اجتماع الشرط والقسم اكتفى بجواب أحدهما عن جواب الآخر، أي: أن يُبنى الجواب للمتقدِّم منهما، فتقول: واللهِ إن قام زيدٌ ليقومن عمرٌو، فتجعل (ليقومن) جواباً للقسم، وتحذف جواب الشرط إذا كان الفعل ماضياً لعلة تذكر في الشرط (ابن عصفور 1998م، ج1، ص556).

ومنه قوله تعالى: (لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ) الإسراء: 88، فجملة: (يأتون) جواب قسم سابق على الشرط، فجواب الشرط محذوف وجوباً، استغناءً عنه بجواب القسم المستقبل (الأزهري 2000م، ج2، ص413)، وقد نص ابن مالك على ذلك كله بقوله (ابن الناظم 2000م، ص502).

واحذف لدى اجتماع شرطٍ وقسم * جوابَ ما أخرّت فهو ملتزم

وإنْ تواليا وقبل ذي خبر * فالشرطُ رجّح مطلقاً بلا حذر

{والمقصود بذي خبر: ما يطلب خبرا من مبتدأ أو اسم، اسم (كان)}.

إذن، قد يُغني جواب الشرط عن جواب القسم، ويلزم في ذلك أن يكون جواب القسم مستقبلاً، وفعل الشرط بصيغة الماضي أو منفياً بلم (ابن الناظم 2000م، ص502)، (ابن مالك 1990م، ج2، ص172-173)، (ابن عصفور 1998م، ج2، ص317)، (ابن يعيش 2001م، ج4، ص287). وقد رجَّحه ابن مالك لأنّه موافقٌ لما اجتمعت عليه العرب، ووافقه ابن عقيل (ابن مالك 1990م، ج2، ص172)، (ابن عقيل 2009م، ج4، ص22)، (ابن مالك 1982م، ج2، ص888). وقد وضع الشيخ خالد الأزهري خلاصة تفسيرية تبلور مفهوم ترجيح الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر، وهي أنَّ سقوط الشرط مخل بمعنى الجملة التي هو فيها بخلاف القسم؛ فإنّه مسوقٌ لمجرد التوكيد (ابن عصفور 1971م، ج1، ص208)، كما أنّ تقدير سقوط الشرط مخلٌ بالمعنى والجملة، ولكن تقدير سقوط القسم لا يخل بالمعنى (الأزهري 2000م، ج2، ص413)، (ابن مالك 1982م، ج2، ص289).

الواضح هنا أنّ ترجيح الشرط على القسم؛ مشروطٌ بتقدُّم ما يحتاج إلى خبر في الشرط والقسم، وأنّ ما ذهب إليه ابن مالك ومن وافقه في هذا التصريح، يتفق مع سنن العربية وقياسها، ولما فيه من قوة الاحتجاج.

5. الخاتمة

أحمد الله الذي منَّ عليّ بإتمام هذا البحث الذي سلط الضوء على قضية التَّرجيح النحوي في كتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، وفيما يلي أوجز ما تمَّ التوصل إليه من نتائج:

1/ ورد مفهوم التَّرجيح في كتاب شرح ابن عقيل في (تسع) مسائل بصيغ كثيرة كـ (رُجِّح ويُرَّجَح ورَاجح وتَرَّجح ويترّجح وأرجح ونُرجِّح).

2/ جاء التَّرجيح في كتاب شرح ابن عقيل لتقوية أحد الأقوال النحوية لدليل أو لتضعيف ما سواه من الأقوال.

3/ استخدم النحاة عدداً من الأوجه في شرح ابن عقيل للتّرجيح بين الأقوال منها: التّرجيح بدلالة القياس من الشعر كما في ترجيح بناء (هيهات)، وترجيح تعلّق الخبر بمحذوف واجب الحذف، التَّرجيح بدلالة السماع من العرب كما في تصرُّف (دام) وترجح الشرط على القسم، وترجيح بناء اسم "لا" النافية على الكسر والتَّرجيح بدلالة الآيات القرآنية كما في ترجيح تصرُّف (دام).

4/ جاء التَّرجيح للتفرقة بين حكمين للمشاكلة، أحدهما أصل والآخر فرع.

5/ جاء التَّرجيح للحكم على أقيسة النحاة أو الحكم على تعليل نحوي كما في فعلية (عسى) وترجيح الشرط على القسم.

6/ أبرز البحث أنَّ التَّرجيح منهجٌ مهمٌ في التوجيه النحوي، يبرز شخصية العالم، ومظهر من مظاهر معيارية القاعدة والقياس النحوي الصارم.

7/ أحياناً يأتي التَّرجيح لرد أصل من أصول اللغة كما في ترجيح الرفع في جملة الاشتغال، وترجيح الإعراب بالحركات الظاهرة في (أب).

8- أحياناً يأتي التَّرجيح جامعاً بين أكثر من علتين كما كان يجمع بين أكثر من دليلين.

المقترحات والتوصيات:

ارتكز ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك على عدد من الأصول التي تبرز تمكنه من اللغة؛ فيمكن عرض هذه الأصول وتقديمها لأبواب النشر حتى يفاد منها.

المصادر والمراجع

1/ الأزهري، محمدَّ بن أحمد 2001م، تهذيب اللغة، بيروت، ط1، دار إحياء التراث العربي.

2/ الأزهري، خالد بن عبد الله 2000م، شرح التصريح على التوضيح، بيروت، ط1، دار الكتب العلمية.

3/ الأشموني، علي بن محمدَّ بن عيسى 1998م، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، بيروت، ط1، دار الكتب العلمية.

4/ الأعشى، أبو بصير ميمون بن قيس 2015م، ديوانه، دار صادر.

5/ ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد 1957م، الإغراب في جدل الإعراب ومعه لمع الأدلة، مطبعة الجامعة السعودية.

6/ ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمدَّ 1957م، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط1، المكتبة العصرية.

7/ البغدادي، عبد القادر عمر 1997م، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، القاهرة، ط4، مكتبة الخانجي.

8/ التبريزي، يحي بن علي بن محمدَّ الشيباني 1963م، شرح ديوان الحماسة، بيروت، ط دار العلم.

9/ الجرجاني، علي بن محمدَّ بن علي 1983م، كتاب التعريفات، بيروت، دار الكتب العلمية.

10/ جرير، ابن عطية الخطفي ب. ت، ديوانه، بيروت، دار صادر.

11/ ابن جزي، أبو القاسم محمدَّ بن أحمد 1995م، التسهيل لعلوم التنزيل، بيروت، ط1، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم.

12/ ابن جني، أبو الفتح عثمان 1988م، الخصائص، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

13/ الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد 1987م، الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، بيروت، ط4، دار العلم للملايين.

14/ ابن الحاجب، عثمان بن عمر 1989م، أمالي ابن الحاجب، الأردن، دار الجيل.

15/ الحربي، حسين بن علي بن حسين 1996م، قواعد الترجيح عند المفسرين، ط دار القاسم.

16/ أبو حيان الأندلسي، محمدَّ بن يوسف 1998م، ارتشاف الضرب من لسان العرب، القاهرة، ط1 مكتبة الخانجي.

17/ أبو حيان الأندلسي، محمدَّ بن يوسف، ب. ت، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، دمشق، ط1، دار القلم.

18/ ابن الخازن، تقي الدين أبو القاسم محمد بن أحمد 1997م، شرح الكوكب المنير، ط2، مكتبة العبيكان.

19/ رؤية العجاج ب. ت، ديوانه، الكويت، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع.

20/ ابن السراج، أبوبكر محمدَّ ابن السري ب. ت، الأصول في النحو، بيروت، مؤسسة الرسالة.

21/ السهلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله 1992م، نتائج الفكر في النحو، بيروت، ط1، دار الكتب العلمية.

22/ الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو 1993م، المفصل في صنعة الإعراب، ط1، مكتبة الهلال، بيروت.

23/ سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر 1988م، الكتاب، القاهرة، ط3، مكتبة الخانجي.

24/ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر 2006م، الاقتراح في أصول النحو، دار المعرفة الجامعية.

25/ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر 2006م، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، بيروت، ط2، دار الكتب العلمية.
26/ ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي 1989م، أمالي ابن الشجري، القاهرة، ط4، مكتبة الخانجي.
27/ الصبان، أبو العرفات محمدً بن علي 1996م، حاشية الصبان، بيروت، ط1 دار الكتب العلمية.
28/ ابن عصفور، علي بن مؤمن 1998م، شرح جمل الزجاجي، بيروت، ط1 دار الكتب العلمية.
29/ ابن عصفور، علي بن مؤمن 1971م، المقرب، بغداد، ط1، مطبعة العاني.
30/ ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله 2009م، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، القاهرة، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير.
31/ أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، المسائل العسكريات في النحو العربي، الأردن، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع.
32/ ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا 1979م، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر.
33/ كثير عزة 1971م، ديوانه، بيروت، دار الثقافة.
34/ ابن مالك، محمدً بن عبد الله 1990م، شرح تسهيل الفوائد، ط1 هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
35/ ابن مالك، محمدً بن عبد الله 1982م، شرح الكافية الشافية، مكة المكرمة، ط11 مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.
36/ المبرد، محمدً بن يزيد ب. ت، المقتضب، بيروت، عالم الكتب.
37/ محمد خير الحلواني ب. ت، الأصول في النحو، الأطلس.
38/ المرادي، أبو محمد بدرالدين بن قاسم بن عبد الله 2008م، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ط1، دار الفكر العربي.
39/ ابن منظور، محمدً بن مكرم بن علي 1993م، لسان العرب، بيروت، ط3، دار صادر.
40/ ابن الناظم، بدر الدين محمدً بن الإمام جمال الدين 2000م، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية.
41/ ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد ب. ت، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
42/ ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد 1963م، شرح قطر الندى وبل الصدى، ط11 القاهرة.
43/ ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد 1985م، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دمشق، ط6، دار الفكر.
44/ ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف 1986م، تلخيص الشواهد وتخليص الفوائد، دار الكتاب العربي.

45/ ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش 2001م، شرح المفصل، بيروت، ط1، دار الكتب العلمية.

المقالات:

1/ د. صابر السيد محمود أحمد 2017م، أدلة ترجيحات العكبري الصرفية في النصف الثاني من شرحه لتكملة أبي علي الفارسي، تحليل ومناقشة، مجلة اللغة العربية بأسيوط، ج1، العدد ع36، من ص184 – 274.

2/ العنزي، هادي بن مضمي الصقري 2021م، ترجيحات الشيخ صالح الفوزان التفسيرية في جزء عم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد العلمي في عرعر، مجلة بحوث كلية الآداب، من ص1 – 68.

STARDOM UNIVERSITY

Stardom Scientific Journal of Humanities and Social Studies

Peer Reviewed Journal of Humanities and Social Studies
Published Quarterly by Stardom University
Volume 2 - 4nd issue 2024
International deposit number : ISSN 2980-3772